المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 21-09-2005 العـــدد : 13603
الصفحـات : 3 المسلسل : 16

أكدت في كلمتها أمام الأمم المتحدة على وجوب إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.. وتطلعها إلى وحدة العراق واستقلاله

المملكة تطالب بتشكيل فريق عمل لدراسة مقترح خادم الحرمين بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وتدعو إلى الالتزام بالشرعية الدولية وعدم الانسياق إلى أجراءات أحادية أو ازدواجية المعايير

الأمير سعود الفيصل: نجاح العالم في محاربة الإرهاب يتوقف على شمولية الحرب وتكامل جوانبها

الأمم المتحدة -
أحمد حسين اليامي:

■ أكدت المملكة العربية السعودية ان نجاح العالم في محاربة الإرهاب يتوقف على مدى شمولية هذه الحرب بحيث تتكامل الجوانب الأمنية مع السياسية والفكرية والإعلامية.

ونوهت المملكة في هذا الصدد إلى مبادرتها بعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الصادر عنه بإعلان الرياض، في شباط «فبراير» الماضي والذي كان من أبرز توصياته المقترح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وهو المقترح الذي لقي استحساناً واسعاً من مختلف الأطراف كما تبنته العديد من توصيات وقرارات الاجتماعات الدولية.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها أمس صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن المناقشات العامة لدورتها الجديدة، الستين.

واقترحت المملكة في كلمتها إنشاء فريق عمل بإشراف الأمم المتحدة يتكون من خبراء من لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومن الدول المشاركة في مؤتمر الرياض لدراسة توصيات المؤتمر والمقترح المتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وان يقدم هذا الفريق تقريراً شاملاً متضمناً للتوصيات التطبيقية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها القادمة، الحادية والستين في ايلول «سبتمبر» ٢٠٠٦م.

وتنشر «الرياض» فيما يلي كلمة المملكة، أمس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية:

السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنا على ثقة بأن ما تتمتعون به من مزايا شخصية، وما يحظى به بلدكم الصديق الموريد من مكانة دولية، سيكون له خير الأثر في نجاح دورتنا هذه.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعبّر عن تقديري وشكري لسلفكم معالي الأستاذ جان بينج لإدارته الحكيمة لدورتنا السابقة. كما اغتنم هذه الفرصة لتأكيد دعمنا وتقديرنا لما يبذله معالي الأمين العام للأمم المتحدة من جهود تهدف إلى تفعيل دور المنظمة الدولية في عالم اليوم الذي هو أحوج ما يكون لإعلاء مبادئ الشرعية الدولية وترسيخ قيم التعاون الدولي والالتزام الكامل بمقاصد وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، ما يزال عالم اليوم يواجه خطر الإرهاب الذي يهددنا جميعا، مما يحتم المزيد من تضافر الجهود الدولية في سبيل مكافحته، ومكافحة الفكر المتطرف الذي ينبع منه، وتنمية قيم التسامح والحوار والاعتدال بين جميع الثقافات والحضارات والشعوب.

وإن الجهود الدولية الحثيثة لمكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف لن يكتب لها النجاح إلا إذا تواكبت مع جهود دولية مخلصة لإزالة بؤر التوتر والتي تنشر الشعور بالغبن والحقد عندما تسلب الحقوق المشروعة للشعوب وتشكل لذلك منبعاً لا ينضب لتجنيد المتطرفين لينضموا إلى صفوف الإرهابيين.

وغني عن القول ان احترام قرارات الشرعية الدولية ومبادئها هو السبيل الوحيد لحل النزاعات الدولية المزمنة والقضاء على بؤر التوتر، كما ان منح الإرهابيين من استغلال مشاعر اليأس والاحباط الموجودة بسبب التعرض للظلم والعدوان والاحتلال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتنا جميعاً على الإسهام في التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، ومن هنا أهمية تضافر جهودنا جميعاً في سبيل إعادة الحياة إلى مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط، وهي المسيرة التي تعثرت طويلاً بسبب ازدواجية المعايير وانتقائيتها على نحو جعل قرارات الشرعية الدولية ومبادئها عرضة للانتهاك المستمر.

ولقد تابعت المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ونحن نتطلع إلى أن يكون هذا الانسحاب خطوة تتلوها خطوات جادة للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م بحيث يتم تمكين الشعب الفلسطيني من اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

لقد أكد العرب على التزامهم بالسلام العادل والدائم من خلال مبادرة السلام العربية التي تؤكد على الأمن والعلاقات الطبيعية للجميع مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وهي بذلك تعد مكملة لخارطة الطريق ومرسخة لمبادئ الشرعية الدولية.

السيد الرئيس:

وحيث إن نجاحنا في محاربة الإرهاب يتوقف على مدى شمولية هذه الحرب، بحيث تتكامل الجوانب الأمنية مع السياسية والفكرية والإعلامية، فقد بادرت المملكة العربية السعودية إلى عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في قبرابر المنصرم، والذي دعت إليه وشارك فيه مسؤولو ومختصو الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة من أكثر من ٦٠ دولة تعرضت لأعمال إرهابية والمنظمات الدولية والاقليمية، وقد أكد «إعلان الرياض» الصادر عن المؤتمر على وحدة الإرادة الدولية في مواجهة الإرهاب والتطرف، وعلى توصيات عملية تغطي مختلف مجالات مكافحة الإرهاب وسبل تحقيق المزيد من التعاون متعدد الأطراف فيها.

ومن أبرز تلك التوصيات المقترح المقدم من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب. لقد لقي هذا المقترح استحساناً واسعاً من مختلف الأطراف، كما تبنته العديد من توصيات وقرارات الاجتماعات الدولية ومنها القمة العربية في الجزائر وقمة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية في البرازيل ووزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في صنعاء.

ورغم ما تقدمه الهيئات والهياكل الدولية والاقليمية القائمة من خدمات جليلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب، فاننا نعتقد أن موقفا قويا في الأمم المتحدة بهذا الشأن سيكون مفيدا في تقوية دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، ان المركز المقترح لن يحل محل لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أو الاكتربول أو المراكز الإقليمية بل سيعمل على زيادة فعاليتها.

كما أن تبادل المعلومات بين الدول سيظل بشكل طوعي وعلى نحو يحفظ لكل دولة استقلالية مصادرها الأمنية وحقها في تحديد ما تقدمه من معلومات وكيفية استخدامها. فوفقا لظروف كل حالة يمكن تبادل المعلومات بشكل جماعي أو ثنائي، ونأمل أن يسعى المركز لربط المراكز الوطنية والاقليمية المختصة بقاعدة بيانات موحدة يمكن تبادل وتحديث محتوياتها عبر وسائل آمنة وبأسرعة المطلوبة، خاصة بشأن تعقب واعتراض تحركات الإرهابيين وتنظيماتهم، وان يدعم المركز التبادل والنقل الطوعي للتقنيات

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 21-09-2005 العـــدد : 13603
الصفحـات : 3 المسلسل : 16

الضرورية وبرامج التدريب لمكافحة الإرهاب ومواجهة العمليات الإرهابية والوقاية منها، والتنسيق في مجال بلورة وتبادل التشريعات والإجراءات الملائمة، والتعاون في مجال توعية التربويين والإعلاميين والجمهور العام بمخاطر الإرهاب وضرورة محاربته وأهمية عدم الترويج للفكر المحرض عليه، وهو ما يتفق مع القرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخراً.

إن المملكة العربية السعودية تقترح إنشاء فريق عمل بإشراف الأمم المتحدة، يتكون من خبراء من لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومن الدول المشاركة في المؤتمر لدراسة توصيات المؤتمر والمقترح المتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب، وتقديم تقرير شامل متضمن للتوصيات التطبيقية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها القادمة في سبتمبر ٢٠٠٦م وكلنا ثقة بأن مشروع القرار المقدم لهذا الغرض سيحظى بتأييدكم.

السيد الرئيس،

وفي مجال تحقيق الأمن والسلام الجماعي فإن المملكة العربية السعودية تؤكد مجدداً على أهمية الالتزام بمبادئ الميثاق، وترسيخ الشرعية الدولية، وعدم الانسياق إلى إجراءات أحادية في مجال استعمال القوة أو إلى ازدواجية المعايير في مجال العقوبات، أو إلى الانتقائية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما تؤكد المملكة أهمية الالتزام بالقرارات الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جعل منطقتي الشرق الأوسط والخليج خاليتين من جميع أسلحة الدمار الشامل.

وإننا نشعر بأسى بالغ وقلق شديد لتدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق العراقية وما تشهده من صدامات وأعمال عنف وتفجير واختطاف مفجعة. ومما يزيد في قلقنا أننا نسمع بعض الدعوات الطائفية على الساحة العراقية والتي من شأنها أن تجر العراق إلى المزيد من المعاناة لا سمح الله وأمام هذا الواقع الأليم لا يسعنا سوى أن نعبر عن أملنا في أن يستجيب الدستور العراقي لتطلعات الشعب العراقي في تكريس وحدة العراق واستقلاله وهويته العربية والإسلامية على نحو يضمن المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب العراقي الشقيق. وإننا ندعو الأشقاء في العراق إلى رص الصفوف والعمل يداً واحدة في سبيل تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية الضيقة والسعي الجاد إلى تحقيق توافق وطني عريض يمكنهم من تكريس أمن وسلامة بلدهم والحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله لكي يستأنف العراق دوره الايجابي والفاعل على الساحة الدولية والعربية والإسلامية.

السيد الرئيس،

تولي المملكة العربية السعودية أهمية كبرى لقضايا التنمية المستدامة والتي تشمل الجميع ذكوراً وإناثاً من جهة، وتتوافق مع متطلبات الحفاظ على البيئة من جهة ثانية. ورغم أن المملكة تعد من الدول النامية وتشهد نمواً سكانياً كبيراً يتطلب احتياجات مالية متزايدة لتغطية تكاليف التنمية البشرية والتجهيزات الأساسية وبناء القدرات الذاتية، فقد قدمت خلال العقود الثلاثة الماضية ما يمثل ٤٪ من إجمالي ناتجها السنوي كمساعدات غير مستردة وقروض إنمائية ميسرة، وقد استفادت ٨٣ دولة من هذه المساعدات الثنائية. كما أن المملكة من أكبر المساهمين في ما يزيد عن ١٤ مؤسسة دولية وإقليمية لتقديم المساعدات متعددة الأطراف. أما في مجال الإعفاء من الديون، فقد سبق للمملكة أن تنازلت عما يزيد عن ٦ بلايين دولار أمريكي من ديونها المستحقة على الدول الأكثر احتياجاً كما ساهمت بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون لدى صندوق النقد الدولي.

وتدعو المملكة مجدداً الدول الصناعية المتقدمة للوفاء بما هو مطلوب منها في مجال نسب المساعدات المباشرة، وفي مجال الإعفاء من الديون المترتبة على الدول الأكثر احتياجاً، وفي مجال فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية دون قيود غير مبررة.

وانطلاقاً من مركز المملكة العربية السعودية في السوق البترولية فإنها تسعى وبصفة دائمة ومستمرة لضمان استقرار السوق الدولية بما يخدم الدول المستهلكة والمنتجة ونمو الاقتصاد العالمي. ورغم أن المشكلة الحالية ليست مشكلة امدادات بقدر ما تتعلق بطاقة التكرير وهيكلة الطلب عند المستهلكين، إلا أن المملكة حرصت على طمأنة الدول المستهلكة حيال ضمان الامدادات، ورفعت طاقتها الإنتاجية القصوى لمواجهة احتمالات نقص الامدادات، كما حرصت على تخفيض سعر صادراتها النفطية في أعقاب مأساة إعصار كاترينا.

وفي إطار حرص المملكة العربية السعودية على الانفتاح والاندماج في النظام التجاري الدولي، فقد سعت إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للمشاركة بدورها في عملية صنع القرار في نطاق هذه المنظمة، لاسيما وان بلادي تعتبر أكبر اقتصاد حر خارج إطار منظمة التجارة العالمية حتى الآن. إن من الأهمية بمكان أن تتحقق عالمية منظمة التجارة العالمية بأسرع وقت ممكن، من خلال مساعدة الدول الساعية للانضمام بتسهيل شروطها ومنحها المرونة الكافية التي تتناسب وظروفها التنموية، والتأكيد على أن تتم عملية الانضمام وفقاً للقواعد المقررة في الاتفاقيات المعتمدة للمنظمة، وألا يطلب من هذه الدول التزامات تفوق ما يطلب من بقية الأعضاء. ونحن في المملكة نتطلع إلى اتمام إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية قبل نهاية هذا العام.

السيد الرئيس،

إن التحولات الدولية الكبيرة وحجم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تستوجب اليوم إعادة النظر في أساليب عمل الأمم المتحدة، وفي تشكيل وعمل هياكلها القائمة، في سبيل تعزيز قدراتها في صنع السلام وليس فقط حفظ السلام. وان المملكة ترى ان أي تغيير في هيكلية مجلس الأمن يجب ان يستند إلى توافق دولي وان يهدف إلى تفعيل دوره في صنع السلام وان يقترن التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن بزيادة الفعالية والشفافية في أعماله.

ومن الاصلاحات المهمة في هذا المجال ان تتعهد الدول دائمة العضوية بعدم استخدام حق النقض فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات التي يقصد بها تنفيذ قرارات سابقة. ومن المهم كذلك العمل على تحقيق التوازن الأمثل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وعلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعم التنسيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها.

إننا نؤكد ان دور الأمم المتحدة لا غنى عنه في عالم اليوم الذي هو أحوج ما يكون إلى التكاتف والتآزر من أجل وضع حلول عادلة للمشاكل العالمية المتفاقمة عبر احترام جاد لما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تعزز التعاون البناء وتحقق الأمن والسلام والازدهار لجميع الأمم.